أدّى، بدوره، الى رفض الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، مشاركة الأمم المتحدة بهذه الصفة، ممّا أفقد المؤتمر بُعده الدولي.

كما وبرزت مسألة التمثيل الفلسطيني، كقضية رئيسة، وذلك بعد ان أعلنت كل من سوريا ولبنان رفضهما المشاركة في المؤتمر، ما لم يتحقق تقدّم ملموس في المفاوضات الثنائية. وأكدت مصادر دبلوماسية مطلعة، ان موضوع المشاركة في المفاوضات متعددة الطرف احتل جانباً كبيراً في الاتصالات السورية ـ الفلسطينية؛ وكذلك في الاتصالات الفلسطينية ـ الروسية. فقد عقدت، في مقر وزارة الخارجية الروسية بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، جولة محادثات رسمية، بين عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وعدد من القادة الفلسطينيين، من جهة، ومسؤولين كبار في دائرة الشرق الاوسط في الوزارة. وكانت بعض وكالات الانباء نسبت الى السفير الفلسطيني في عمّان، الطيب عبدالرحيم، قوله: «ان المشاركة الفلسطينية في مؤتمر موسكو، رهن بصيغة الدعوة، وتركيبة الوفد المشارك، فإذا ما توفّر شرط التمثيل الفلسطيني من الخارج ومن القدس، فان ذلك سيمهد الطريق أمام موافقة رسمية فلسطينية على المشاركة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/١/٢٦).

وتعبيراً عن النوايا الايجابية لـ م.ت.ف. في المشاركة، وجّه رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات متعددة الطرف، فيصل الحسيني، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧، رسالة الى وزيري خارجيتي الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام، الاميركي، جيمس بيكر، والروسي، اندريه كوزيريف، تضمّنت موافقة فلسطينية مبدئية، على المشاركة في تلك المحادثات، من خلال وفد يضمّ: فيصل الحسيني (رئيساً)؛ د. كميل منصور؛ د. زكريا الآغا؛ د. صائب عريقات؛ د. انيس فوزي القاسم؛ زهيرة كمال؛ د. غسان الخطيب؛ د. يزيد الصايغ.

ولاحظ المراقبون ان الوفد الفلسطيني ضمّ كلاً من فيصل الحسيني وزهيرة كمال، ممثلان عن القدس، في حين مثّل د. انيس قاسم ود. يزيد الصايغ ود. كميل منصور، فلسطينيي الشتات. فيما اعتُبر الآخرون مندوبين مخوّلين عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. الى ذلك شارك عضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه وسليمان النجاب، إضافة الى عضو المجلس الثوري لـ «فتح»، أكرم هنية، في لجنة الاشراف والتوجيه في موسكو، وكانوا وأعضاء الوفد الفلسطيني في اجتماع مستمر.

مقاطعة المفاوضات

ازاء الاصرار الاميركي على رفض دعوة م.ت.ف. لمؤتمر موسكو، وتمسّك واشنطن بصيغة مؤتمر مدريد، أي وفد فلسطيني ـ اردني يضمّ، بالأساس، مشاركين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، (باستثناء القدس)، فقد دعت أوساط فلسطينية، عدة، «الشخصيات الفلسطينية المدرجة [اسماؤها] في الوفد المشترك الى مقاطعة مؤتمر موسكو»، ودعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لاتخاذ موقف مماثل (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٢/١/٢٦). واستبعدت مصادر أخرى امكان تحقيق نجاحات كبيرة في المفاوضات المتعددة الطرف، بسبب المواقف الاسرائيلية، الأكثر تشدّداً تجاه موضوع الاستيطان، «وبعد ان فقدت حكومة [اسحق] شامير أهليّة استمراريتها، [في أعقاب] انسحاب الوزيرين اليمينيين، الاكثر تطرّفاً منها، لأسباب تتعلق بمفاوضات السلام» (فلسطين الثورة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/١/٢٦).

وتأسيساً على ذلك، وعلى أبواب مؤتمر موسكو، تجمّعت عناصر عدّة رجحت كفة عدم المشاركة، وأظهرت عدم جدواها، أبرزها:

- «تمسّك الولايات المتحدة [الاميركية]، الراعي الفعلي لمؤتمر موسكو، واصرارها على صيغة مدريد للتمثيل الفلسطيني، رغم الاختلاف البيّن لطبيعة واهتمامات لقاء مدريد ومؤتمر موسكو...
- «فشل تحقيق موقف عربي مشترك، تلتزم به الدول العربية المشاركة في مؤتمر موسكو، بحيث تمتنع عن السير في خطوات التطبيع، مع اسرائيل، قبل حل مشكلة الاحتلال، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني. أو بمعنى آخر، ربط التقدّم على مسار التطبيع بالتقدم على مسار المحادثات الثنائية، لتطبيق صيغة أرض مقابل سلام، وليس تطبيع مقابل سلام...
- «الاعلان عن الرد الاميركي الايجابي، عملياً، على طلب الحكومة الاسرائيلية، بضمان